MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العددان 27-28 صيف 2023

MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الأمن الغذائي

العددان 27-28 - صيف 2023

فريق البحث:

إشراف: رجا الخالدي

مساعدو البحث:
ايمان سعادة
أنمار رفيدي
فارس عوض

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2023

حقوق الطبع والنشر محفوظة (ماس)

في هذين العددين

افتتاحية 1

إضاءة على أهم محتويات العدد 2

1. آخر مستجدات الأمن الغذائي 3

قمة النظم الغذائية العالمية الثانية- تحقيق الأمن الغذائي من خلال الشركات الكبرى أو بدعم صغار المزارعين 3

نظام الغذاء العالمي معطل 4

الحرارة والحرب وحماية التجارة تزيد من عدم اليقين بشأن أسعار الغذاء 5

2. تطورات أسعار الغذاء في فلسطين والعالم 8

أسعار الغذاء العالمية (حزيران 2022 – حزيران 2023) 8

أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (حزيران 2022 – حزيران 2023) 10

3. مراجعة الأدبيات 12

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعيّة والغذائية والأنماط الغذائيّة الصحيّة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل 12

مسارات انعدام الأمن الغذائي في حالة الصراع: حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة 14

حرب أوكرانيا والأمن الغذائي في الشرق الأوسط 16

التعاريف 18

Source: by Wirestock on Freepik

افتتاحية

انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والعالم يبقى رقماً صعباً في تحقيق التنمية المستدامة

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) نشرة الأمن الغذائي منذ العام 2009 إسهاماً منه، ومن موارده الذاتية، في جهود قطاع الأمن الغذائي في فلسطين. تهدف النشرة إلى دعم صانعي القرار والمؤسسات العاملة في مجال تحسين أوضاع الأمن الغذائي في فلسطين، وتشكل مرجعاً دورياً مفيداً لاستعراض تطورات القطاع. ليست النشرة سوى أحد إسهامات المعهد البحثية والعلمية في الموضوع الذي استحوذ على اهتمام متواصل خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة من خلال مشاريع بحثية مع شركاء المعهد، وبالأخص برنامج الغذاء العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية.

يأتي هذا العدد الذي يغطي الفترة الزمنية صيف 2022 إلى صيف 2023، في ظل متغيرات عالمية حاسمة في تأثيرها على الأمن الغذائي، منها الحرب الروسية الأوكرانية، في تصعيد يبدو سريع وحاد للتغير المناخي وموجات الجفاف الجديد. تترافق مع المشهد المقلق سياسات الحماية التجارية التي هدفت إلى تقليص الكميات المصدرة من محاصيل أساسية في ظل تراجع الإنتاج. من المتوقع أن تترك هذه الاضطرابات في نظام الغذاء العالمي أثرها على طريقة تفكير صانعي السياسات، وفي إدارتهم وسياساتهم اتجاه إنتاج الغذاء وتوزيعه في العالم. من هذا المنطلق، تستعرض هذه النشرة قمة الغذاء العالمية المنعقدة في إيطاليا الشهر الفائت، التي طالبت بتحويل وتغيير في الأنظمة الحالية لتحقيق أمن غذائي أعلى، ونوقشت مقترحاتها على مستوى المناطق. في المقابل، صدرت عن العديد من الحركات الاجتماعية المهتمة "بالسيادة على الغذاء" أصوات مناهضة لسياساتها ومخرجاتها. تخوفت تلك الأصوات من مشاركة شركات الأسمدة الكيماوية والشركات الزراعية الكبرى المحتكرة للبذور وغيرها، ورأت أن مخرجاتها لا تزال تعبر عن مصلحة هذه الشركات على حساب صغار المزارعين. كذلك تعرض النشرة آخر المستجدات والتغيرات في أسعار الأغذية عالمياً، وفي السوق الفلسطيني التي يتم استعراضها دورياً، استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

تقدم النشرة قسماً خاصاً بمراجعة الأدبيات، وتتناول تقريراً صادراً عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) حول التوسع الحضري، وتحويل النظم الغذائية الزراعية والغذائية، وهي موضوعات أساسية تم نقاشها في قمة الغذاء العالمية. كذلك تستعرض ورقتين بحثيتين؛ الأولى حول مسارات انعدام الأمن الغذائي في حالة الصراع: حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تظهر بين نتائجها أن المصاعب السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخيمة "إلى درجة تفوق التأثير على انعدام الأمن الغذائي، بل تتجاوزه، لتحد أيضاً من فعاليّة برامج الدعم الموجهة للتخفيف منه"، وهذا استنتاج صادم يستحق المزيد من الدراسة. الورقة الأخرى في هذا القسم تناقش تبعات الحرب الأوكرانية على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط، كونه عاملاً حاسماً في التأثير على أسعار وتوفر سلع أساسية في منطقة الشرق الأوسط، على رأسها القمح المستخدم في صناعة الخبز الذي يعد غذاء رئيسياً في المنطقة.

في الوقت الذي يستمر معهد "ماس" في رصد تطورات حالة الأمن الغذائي بشكل عام في فلسطين، يعمل المعهد أيضاً على تزويد المهتمين بتحليل معمّق وموسع للقضايا ذات الصلة، من خلال "المراقب الاقتصادي الربعي"، إضافة إلى عدد من الدراسات السياساتية التحليلية المعمّقة حول التمويل الزراعي وخسائر الغذاء والنظم الغذائية وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. يضع المعهد نهجه الشامل والمتعدد التخصصات، في خدمة جهود «قطاع الأمن الغذائي» الذي يجمع في إطاره التنسيقي مختلف الفاعلين والمعنيين في الملف، كمنبر للبحث والحوار الشامل حول مختلف القضايا المعقدة والبارزة المؤثرة في الأمن الغذائي والتغذوي.

إضاءة على أهم محتويات العدد

- على الرغم من انخفاض مؤشر أسعار الغذاء العالمي من 154.7 نقطة في حزيران 2022 إلى 140.6 نقطة في حزيران 2023، إلا أن مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين ارتفع خلال نفس الفترة من 108.57 إلى 111.16 نقطة.
- حذرت الأمم المتحدة من أن الارتفاعات المتزايدة في أسعار الأسمدة قد يحول أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحاصلة حالياً إلى أزمة توفر الغذاء.
- خلال العام 2022 واجه 700 مليون شخص الجوع، وعاني 2.4 مليار شخص من نقص الغذاء الكافي والمغذي على مدار العام.
- مقارنة بأوائل 2020، ارتفعت أسعار الغذاء بنحو 30٪ في أوروبا و23٪ في الولايات المتحدة الأمريكية.

آخر مستجدات الأمن الغذائي

قمة النظم الغذائية العالمية الثانية[1]- تحقيق الأمن الغذائي ما بين دعم الشركات الكبرى أو دعم صغار المزارعين

انعقدت قمة نظم الغذاء هذا العام في إيطاليا في مقر منظمة الأغذية والزراعة في الفترة بين 24-26 تموز. وجاءت هذه القمة بهدف إتاحة الفرصة أمام البلدان لمراجعة تقدمها في تنفيذ تحولات/تغييرات نظم الغذاء الخاصة بها، وتحديد العقبات والدعم المطلوب من أجل الخروج بنتيجة تتمثل في تعزيز الفهم العالمي لدور نظم الغذاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بما يتعلق بالأزمة الحالية في مجال الغذاء وأزمة تكلفة المعيشة. تم الإعلان عن الالتزام بعقد اجتماع عالمي كل سنتين، بهدف عرض التقدم في تنفيذ نتائج هذه العملية، ومساهمتها في تحقيق خطة الأجندة 2030. يتم ذلك بالتعاون والدعم من الوكالات الإقليمية المتخصصة، والأمم المتحدة بشكل عام، إضافة إلى المشاركة من الشركاء المعنيين.

ضمن حوارات النظم الغذائية التحضيرية للقمة في المنطقة العربية، عقد 64 لقاءً حوارياً تضمنت مواضيع عديدة؛ على رأسها: الحق في الغذاء، إنتاج الغذاء، التغذية، تغير المناخ والغذاء، صغار التجار، إنتاج الطعام المحلي، المياه، الحماية الاجتماعية، الفاقد من الطعام والهدر في العام 2021. وخرجت المنطقة العربية بمجموعة من المسائل الأساسية بعد هذه الحوارات للعمل عليها، منها:[2]

- إعادة تأهيل نظم الغذاء في المنطقة يجب أن تأخذ في الاعتبار سياق الدول العربية، بما في ذلك الحلول للتخفيف من الاعتماد على واردات الغذاء، والتخفيف من تأثير التغير المناخي على نظم الغذاء.
- تتطلب مراقبة التقدم نحو تحول نظم الغذاء تحديد رؤية مشتركة للمنطقة من قبل جميع أصحاب المصلحة، واتخاذ إجراءات جماعية، والعمل بتناغم لتحقيق الرؤية.
- التركيز على احتياجات البلدان وتحدياتها وقصص النجاح أمر أساسي لتحديد التوقعات والمقاييس الدقيقة للنجاح على المستوى الوطني.
- تحسين استخدام التكنولوجيا والابتكار والشراكات والتعاون، مع مراعاة سياق وأولويات كل بلد في المنطقة.
- ربط كل ركائز الأمن الغذائي بتحويل نظم الغذاء، وترسيخ مفهوم تحويل نظم الغذاء من خلال قوانين.
- الشراكات الفعالة والشاملة بين الحكومات والقطاع الخاص، والنواب، والمجتمع المدني، والبحوث هي أساس تحويل نظم الغذاء.
- النهج المتكامل للآليات المالية وتقليل المخاطر لاستثمار القطاع الخاص في تحويل نظم الزراعة والغذاء، هو في البلدان التي تعاني من النزاعات والحروب على وجه الخصوص.
- المؤتمر العالمي لتغير المناخ (COP28) هو فرصة لربط التغير المناخي ونظم الغذاء.

على الرغم من الاقتراحات التي خرجت بها الحوارات وأعلنت في قمة نظم الغذاء العالمية لمواجهة تدهور واقع الأمن الغذائي للدول، بما فيها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واجهت هذه

1 https://www.unfoodsystemshub.org/fs-stocktaking-moment/en

2 https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/2.3%20Food%20System%20Summit%20-Maya%20Atie%20-%20ESCWA.pdf

القمة انتقادات شديدة من شبكات وحركات اجتماعية عديدة.[3] جاءت هذه القمة في ظل اضطرابات عالمية، تتمثل في سلسلة من الصدمات ضربت الاقتصاد العالمي، وأثرت في سلاسل إنتاج الغذاء، منها جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، والتغيرات المناخية الشديدة. ترى هذه الأصوات المناهضة لهيمنة السياسات النيوليبرالية الموجهة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تدير النظام العالمي المسؤول عن إمدادات الغذاء، أنه ليس هنالك مشكلة نقص في الغذاء، إنما المشكلة الأساسية تكمن في سيطرة الشركات الكبرى والعابرة للقارات على الغذاء وسبل إنتاجه. ترى هذه الأصوات أن هذا النظام يستغل الكوارث العالمية لزيادة تراكم الأرباح لصالح الشركات الكبرى، وهو المسبب الأساسي لارتفاع الأسعار عالمياً. هددت الحرب الأمن الغذائي في العديد من دول العالم المعتمدة على استيراد الحبوب من روسيا وأوكرانيا. كما ساهمت أنظمة التجارة الرأسمالية وشركات إنتاج الغذاء بارتفاع كبير في أسعار هذه السلع، ما صعب الحصول عليها من قبل شرائح واسعة على مستوى المنطقة العربية وشمال إفريقيا. كذلك تسببت بخسائر كبيرة لصغار المزارعين وهددت مصدر دخلهم. أضر ذلك في توزيع الغذاء وتسبب في تزايد نسب الجوع.

نظام الغذاء العالمي معطل[4] لـ(Jayati Ghosh)

ترد «غوش» [5] السبب في تعطل نظام الغذاء العالمي، في المقام الأول، إلى هيمنة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات على القطاع الزراعي وإنتاج الغذاء، التي تشجع أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، والمضرة بالصحة، والتي تولد نفايات هائلة في جميع مراحل الإنتاج. تشير «غوش» إلى التباين بين ما يدعيه نظام إنتاج الغذاء عالمياً، كمبرر لإنتاج كميات كبيرة من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، وهو أن النظام قادر على إنتاج كميات أكبر من الغذاء لتكفي الأعداد المتزايدة من السكان، وحقيقة زيادة نسب الجياع في العالم بدل انخفاضها.

لكن معالجة هذا الخلل في نظام الغذاء العالمي ستكون مهمة ضخمة ومعقدة كما تصفها "غوش". وتشير إلى أن هنالك احتمالاً للّجوء إلى مقايضات ضخمة بين ارتفاعات مؤقتة في الأسعار، بدلاً من اللجوء إلى حلول أكثر استدامة وإنصافاً وتكون طويلة الأجل.

تلقي «غوش» الضوء في مقالها على أهم مسببات ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً مؤخراً. يأتي على رأس هذه القائمة النقص العالمي في الأسمدة، حيث ارتفعت أسعار الأسمدة مدفوعة بارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في العالم، وكذلك ارتفعت مرة أخرى العام 2022 بعد فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وهي مصدر رئيسي للأسمدة. لكن على الرغم من أن هذه هي الأسباب الظاهرة لارتفاع أسعار الأسمدة في العالم، فإنه أصبح واضحاً استغلال الشركات لهذه الأزمات لرفع الأسعار بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع التكاليف. تشير «غوتش» إلى دراسة أجرتها (GRAIN)،[6] ومعهد الزراعة والسياسة التجارية، إلى أن أرباح أكبر تسع شركات أسمدة في العالم زادت من حوالي 14 مليار دولار في العام 2020 إلى 28 مليار دولار في العام 2021، ثم ارتفعت إلى 49 مليار دولار في العام 2022، وأن هامش ربح شركات الأسمدة ارتفع من 20٪ من المبيعات في العام 2020 إلى 36٪ العام 2022.

3 https://pcfs.global/unity-statement-peoples-struggles-and-solidarity-not-unfss-will-build-just-equitable-healthy-and-sustainable-food-systems/
https://www.siyada.org/siyada-board/%d8%a7%d9%84%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%aa/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d9%82%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d8%a9-2023-%d9%88%d9%85%d8%b4%d8%b1%d9%88%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7/

4 https://www.ips-journal.eu/topics/economy-and-ecology/the-global-food-system-is-broken-6887/

5 جياتي غوش أستاذة الاقتصاد بجامعة ماساتشوستس في أمهيرست بالولايات المتحدة وعضو اللجنة المستقلة لإصلاح الضرائب الدولية على الشركات.

6 https://grain.org/e/6988

شهد العام الحالي انخفاضاً طفيفاً في أسعار الأسمدة، لكن أسعارها لا تزال مرتفعة للغاية بالنسبة لمعظم صغار المزارعين حول العالم. تقول «غوش» أنه بسبب غرق صغار المزارعين في الديون، فإنهم يضطرون إلى تقليل استخدام الأسمدة، ما يؤثر على الكميات المنتجة، ويهدد الأمن الغذائي المحلي، لذلك حذرت الأمم المتحدة في نهاية العام 2022 من أن الارتفاع المتزايد في أسعار الأسمدة قد يحوّل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء الحاصلة حالياً إلى أزمة توفر غذاء.

تشير إلى سياسات بعض الدول لمنع المزيد من الاضطرابات في سلاسل إمداد الغذاء، مثلاً زادت حكومات الهند وكينيا والفلبين من الإعانات المقدمة للمزارعين، في حين اعتمد الاتحاد الأوروبي تدابير لتشجيع إنتاج الأسمدة المحلية. لكن استخدام الأسمدة الكيماوية في حد ذاته مرتبط بمشاكل بيئية كبيرة، ما يشكل مخاطر على الزراعة المستدامة وكوكب الأرض. إضافة إلى كونها مسؤولة عن 2.4 في المائة من جميع انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن الأسمدة الكيماوية مسؤولة عن تدهور التربة، ونضوب طبقة الأوزون، وفقدان التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء.

أما بالنسبة لـ"غوش"، فعلى الحكومات تجنب الاستجابات السريعة التي من المحتمل أن تقوّض الاستدامة البيئية على المدى الطويل. تقترح «غوش» على صانعي السياسات دعم تقنيات الزراعة البيئية البديلة التي تساهم في إيجاد بدائل طبيعية عن استخدام الأسمدة الكيماوية مع الحفاظ على عائد إنتاجي جيد. سيكون لاستخدام تقنيات الزراعة البيئية فوائد عدة بداية من تقليل التكلفة على المزارعين إلى التحفيف من الأضرار البيئية التي تسببها الأسمدة النيتروجينية. على الرغم من أن هذه التقنيات موجودة بالفعل ومستخدمة، فإن المعرفة بها لا تزال ضئيلة، وتنتظر إمكانية التعريف بها وبإمكانياتها الهائلة.

بالنسبة للانتقال التدريجي إلى الاستعاضة عن استخدام الأسمدة الكيمياوية بأساليب الزراعة البيئية، فهناك مجموعة متزايدة من الأدلة تشير إلى أن الأساليب الزراعية البيئية المنفذة بعناية، يمكن أن تعزز الإنتاجية وجودة التربة بشكل كبير. لكن لا يزال دعم المؤسسات والشركات الكبرى يراهن على زيادة استخدام الأسمدة الكيماوية، على الرغم من أن هذا الاستخدام المكثف للكيماويات قد جعل أعداداً أكبر من المزارعين في أفريقيا أكثر انكشافاً وعرضة لخطر الخسارة والإفلاس بعد ارتفاع أسعار الأسمدة الكيماوية وغيرها من المدخلات المشتراة.

◆ الحرارة والحرب وحماية التجارة تزيد من عدم اليقين بشأن أسعار الغذاء-يحذر الخبراء من ظاهرة طبيعية جديدة يمكن أن تهتز فيها الإمدادات الغذائية - والأسعار - بشكل أكثر انتظاماً [7]

JEshe Nelson, Ana Swanson and Jeanna Smialek

حذر الخبراء من ظاهرة جديدة قد تغدو سائدة وطبيعية ترتفع فيها الأسعار وتهتز فيها إمدادات الغذاء بشكل أكثر انتظاماً. يأتي هذا التحذير في ظل مجموعة من الكوارث التي حلت على العالم، منها الارتفاع الشديد في الحرارة، والتقلبات المناخية الأخرى مثل الفيضانات والجفاف، والحرب الروسية الأوكرانية، واستهداف إمدادات الحبوب، واستعداد بعض الدول لوضع حماية تجارية أمام تجارة المواد الغذائية بهدف الحفاظ على أسعارها محلياً من الارتفاع، ما يزيد من عدم اليقين بشأن توفر الغذاء. قال دينيس فوزنيسينسكي، محلل السلع الأساسية في رابوبانك في سيدني بأستراليا: "هذا هو الوضع الطبيعي الجديد الآن، مزيد من التقلب وعدم القدرة على التنبؤ، سواء كان ذلك في أسعار السلع الأساسية، أو أسعار المواد الغذائية". حتى بدون حدوث اضطرابات كبيرة، يمكن أن تكون أسعار المواد الغذائية متغيرة، والعديد من العوامل تلعب دوراً في سعر مكيال القمح أو رغيف الخبز.

7 https://www.nytimes.com/2023/08/10/business/global-food-prices-volatility.html

مقارنة مع أوائل العام 2020، ارتفعت أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية بنحو 30 في المائة في أوروبا، و23 في المائة في الولايات المتحدة. كان التأثير السلبي للاضطرابات في المناخ وغيرها أشد وطأة على صغار المزارعين والأشخاص الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل. في العام الماضي، واجه أكثر من 700 مليون شخص الجوع، وكان 2.4 مليار شخص يفتقرون إلى الغذاء الكافي والمغذي على مدار العام، وفقاً للأمم المتحدة.

التغير المناخي:

قال هيرال باتيل، رئيس قسم الأبحاث المستدامة في باركليز في لندن، إن الطقس القاسي كان هذا العام هو العامل الرئيسي في اضطراب أسعار المواد الغذائية. حطمت موجات الحر الأرقام القياسية في الصين، واندلعت حرائق الغابات في جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، وكان شهر تموز/يوليو هو أكثر الشهور حرارة في العالم على الإطلاق. في باكستان، حيث جرفت الفيضانات الكارثية في العام 2022 الكثير من محاصيل البلاد، وصل المعدل السنوي لتضخم أسعار الغذاء إلى ما يقرب من 49 في المائة في أيار/مايو، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة.

عدا عن ذلك، خفضت المفوضية الأوروبية التوقعات للكميات المنتجة من القمح الليّن والشعير الربيعي، بسبب ظرف الجفاف الذي غدا واضحاً في أجزاء كبيرة من القارة. من المخاوف التي تفرضها موجات الجفاف هو أنها تؤثر على مناطق عدة ولسنوات عدة، ما يؤدي إلى تعطل المحاصيل فيها، ما قد يتسبب بعجز إقليمي، مع عدم قدرة البلدان الفقيرة على تحمل أسعار أعلى، ما سيضر بأمنها الغذائي؛ أي إن هذه الدول لن تتمكن من شراء الغذاء لجميع مواطنيها، ولن يكون بمتناول الجميع الحصول على حاجته منه.

الحرب الروسية الأوكرانية:

أدى انسحاب روسيا من صفقة الحبوب في البحر الأسود التي سمحت بتصدير الحبوب الأوكرانية عن طريق البحر، إلى قفزة في أسعار الزيوت النباتية، مدفوعة جزئياً بالمخاوف بشأن نقص بذور عباد الشمس الأوكرانية. تسبب ذلك بارتفاع مؤشر أسعار الغذاء التابع للأمم المتحدة في تموز/يوليو بعد اتجاه هبوطي لأشهر عدة. كذلك قدر صندوق النقد الدولي، مؤخراً، أن نهاية الصفقة قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار الحبوب بنسبة 10 إلى 15 في المائة. أضاف خبير صندوق النقد «فوزينيسكي» أن زيادة تدخل الحكومات في إمدادات الغذاء، «ستخلق الكثير من عدم القدرة على التنبؤ".

الحمائية التجارية:

شجع التقلب في أسعار المواد الغذائية بعض الحكومات على اللجوء إلى تقييد التجارة من أجل إبقاء مخازن المواد الغذائية في بلدانها الأصلية. مثلاً، أدى الجفاف في الهند وإندونيسيا وغيرهما من مصدري الأغذية الآسيويين إلى انخفاض المحاصيل لديهم. وفي مواجهة غضب المستهلكين من ارتفاع الأسعار، حظرت الحكومات تصدير مواد غذائية أساسية، ما تسبب بمزيد من الاضطرابات. منذ أواخر حزيران/يونيو، قفز سعر الأرز بنسبة 25 في المائة.

في الشهر الماضي، أصدرت الهند، أكبر مورد للأرز في العالم، حظراً على تصدير الأرز الأبيض غير البسمتي. وقالت الحكومة الهندية إن الهند فرضت رسوم تصدير بنسبة 20 في المائة على هذا الأرز العام الماضي، لكن الصادرات استمرت في الارتفاع بسبب القضايا الجيوسياسية والظروف المناخية

Source: by Wirestock on Freepik

القاسية في البلدان الأخرى. الهند ليست وحدها في اتخاذ مثل هذه الإجراءات. بشكل عام، قفز عدد القيود أو الزيادات الضريبية على الصادرات الغذائية بنسبة 62 في المائة منذ العام الماضي، وفقاً لمنظمة (Global Trade Alert)، وهي منظمة غير ربحية مقرها في سويسرا. وعلى الصعيد العالمي، هناك 176 من القيود المفروضة على الصادرات سارية المفعول على الأغذية أو الأعلاف أو الأسمدة.

حذر الاقتصاديون وخبراء التجارة من هذه الأنواع من السياسات. وعلى الرغم من أنها قد تحمي المستهلكين المحليين من تضخم الغذاء على المدى القريب، فإنها، في النهاية، تزيد من تفاقم أنواع نقص الغذاء العالمي الذي تحاول الحكومات التخفيف منه.

تكاليف غير مرئية:

هنالك مجموعة من العوامل ذات العلاقة بارتفاع أسعار الغذاء مصدرها سلاسل الإمداد المختلفة، أو ارتفاع قيمة الدولار. في العديد من البلدان، تفاقمت المشكلة بسبب ضعف قيمة عملاتها مقارنة بالدولار الأمريكي، ما يجعلها غير قادرة على شراء العديد من السلع المقومة بالدولار كما كانت من قبل. نظراً لأن منتجي الأغذية يتعاملون مع المزيد من مخاطر الإمداد، فإن النفقات ذات الصلة آخذة في الارتفاع أيضاً. تُجبر الشركات على صرف الأموال من أجل بوالص التأمين للتعامل مع الطقس القاسي والاستثمار في موردين جدد لجعل أعمالهم أكثر مرونة. وأدى الجفاف المستمر إلى خفض مستويات المياه على طرق الشحن الرئيسية، بما في ذلك قناة بنما، ونهر الراين في أوروبا، ما يتطلب من الشاحنين تخفيف أحمالهم أو إيجاد طرق أخرى. ثم هناك تكلفة جهود الاستدامة، حيث تسعى البلدان إلى تحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفرية.

أسعار الغذاء العالمية (حزيران 2022 – حزيران 2023)

تُظهر أسعار الغذاء العالمية، وفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار الغذاء، تغيرات متقلبة نسبياً خلال العام من حزيران 2022 إلى حزيران 2023. ومن الملحوظ الانخفاض في مؤشر أسعار الغذاء العالمي الذي لوحظ في تموز من العام 2022 من 154.7 إلى 140.6 نقطة بسبب عروض الأسعار الدولية بالنسبة لجميع أنواع الزيوت، مع انخفاض أسعار زيت النخيل بسبب احتمالات توافر تصدير وافر من إندونيسيا.[8] شهد النصف الثاني من العام مزيجاً من الانخفاضات والزيادات الطفيفة، ما يدل على وجود اتجاه أكثر تنوعاً قليلاً مقارنة بالانخفاضات الثابتة نسبياً في النصف الأول من العام. بشكل عام، تشير البيانات إلى أن الفترة من حزيران 2022 إلى حزيران 2023 شهدت متوسط أسعار أعلى من فترة 2020، ولكن أقل من أوائل العام 2022 مع التغيرات في أسعار المواد الغذائية بعد حرب أوكرانيا.

اتجاهات الأسعار 2021-2023

يوضح الشكل 1 أدناه الاتجاهات في مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO FPI) على مدى عامين، إضافة إلى خمسة مؤشرات لمجموعة السلع الغذائية الأساسية وهي اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر، التي تشكل الرقم القياسي العام لأسعار الغذاء. كما يظهر أدناه، تقلبت أسعار السلع الغذائية المختارة على مر السنين. تظهر المؤشرات أن الزيوت هي المجموعة السلعية الأكثر تذبذباً. هذه التقلبات سيتم تحليلها أدناه لكل مجموعة من مجموعات السلع الغذائية الخمس.

8 https://www.asas.org/taking-stock/blog-post/taking-stock/2022/09/01/food-prices-decline-in-july-2022

شكل 1: أسعار السلع الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية

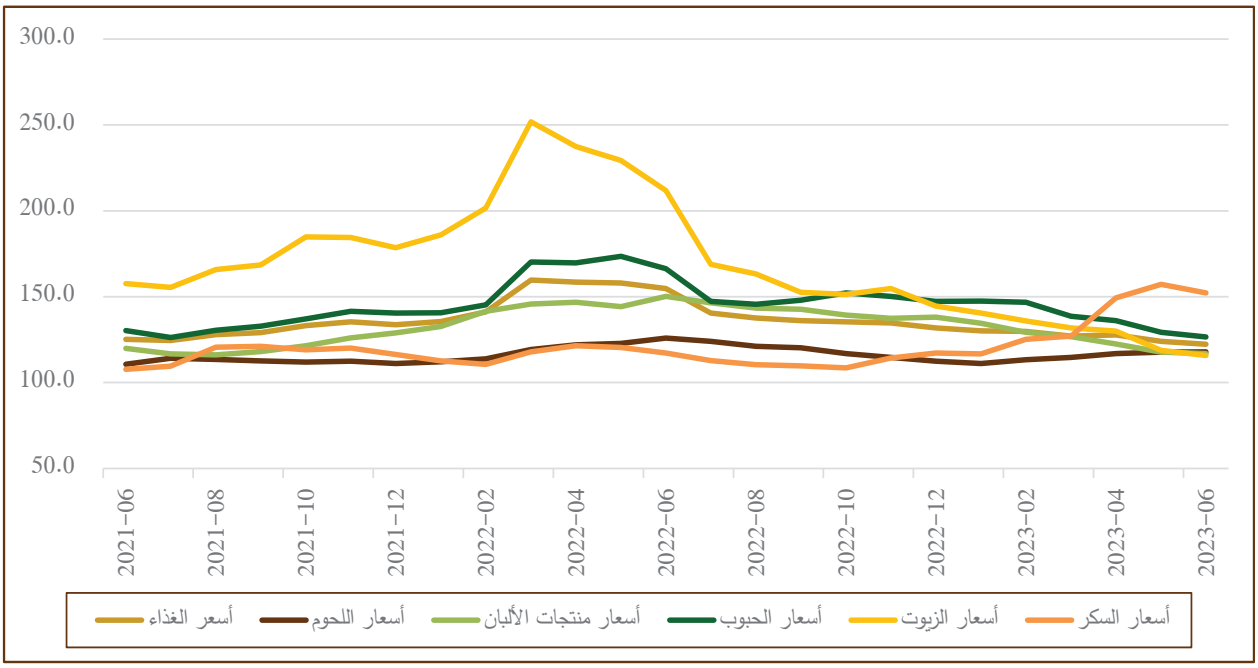

المصدر: الفاو، 2023.

أسعار اللحوم

ارتفع مؤشر حزيران بنسبة 0.13٪ عن أيار، لكنه انخفض بنسبة 6.41٪ عن الشهر المقابل العام 2022. بدأت أسعار اللحوم العالمية، بعد أن بلغت ذروتها في النصف الأول من العام 2022، في الانخفاض بسبب ديناميكيات العرض والطلب مع انخفاض الطلب على الواردات. ومع ذلك، انتعش مؤشر أسعار اللحوم منذ شباط 2023، مع نقص في جميع أنواع إمدادات اللحوم. من المتوقع أن يتوسع إنتاج لحوم الدواجن بشكلٍ كبير بسبب ارتفاع الطلب عليها كون أسعارها متناولة[9] أكثر من اللحوم. توسعت الواردات، أيضاً، منذ ذلك الحين واستمرت مبيعات الخدمات الغذائية في النمو في الصين بعد جائحة COVID-19.

أسعار الحبوب

انخفض مؤشر حزيران بنسبة 2.06٪ عن أيار 2023، بانخفاض نسبته 23.89٪ عن حزيران 2022، وقد بلغ متوسط الانخفاض 166.3 نقطة. على مدار عامين منذ حزيران 2021، انخفض مؤشر أسعار الحبوب بنحو 2.85٪، ما يشير إلى عودة الأسعار إلى مستويات ما قبل حرب أوكرانيا. رفعت الفاو توقعاتها للإنتاج العالمي من الحبوب للعام 2023 بالزيادة بنسبة 1.1٪ عن العام السابق، ما يعكس آفاق تحسين إنتاج القمح العالمي في كندا وكازاخستان وتركيا.[10]

9 https://www.fao.org/3/cc3020en/cc3020en_meat.pdf
10 https://www.fao.org/newsroom/detail/fao-food-price-index-continued-declining-in-june/en

أسعار منتجات الألبان

شهدت الأسعار العالمية لمنتجات الألبان تقلبات كبيرة خلال العامين الماضيين، حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 22.23٪ منذ حزيران 2022، وانخفاضاً أكثر اعتدالاً بنسبة 2.6٪ مقارنة بحزيران 2021. ولوحظ ذروة أسعار الألبان في حزيران 2022 عندما وصلت إلى 150.2 نقطة. ومع ذلك، بحلول نهاية النصف الأول من العام 2023، اقترب المؤشر من أدنى نقطة له خلال فترة السنتين هذه عند 116.2 نقطة في آب 2021. ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض، إلى حد كبير، إلى انخفاض أسعار الجبن العالمية، على الرغم من ارتفاع أسعار منتج الزبدة عالمياً. كان الارتفاع في أسعار الزبدة مدفوعاً بالطلب القوي على الإمدادات الفورية، التي نشأت، بشكل أساسي، من الشرق الأوسط.[11]

أسعار الزيوت النباتية

بعد الانخفاض المستمر على مدى عامين، وصل مؤشر أسعار الزيوت في حزيران 2023 إلى أدنى مستوى له عند 129.8 نقطة منذ تشرين الأول 2020، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 26.57٪ منذ حزيران 2021. انخفاض أسعار النخيل وعباد الشمس وفول الصويا وبذور اللفت ساهم في تراجع مؤشر أسعار الزيوت. يمكن أن يعزى الانخفاض في أسعار زيت عباد الشمس إلى المخزونات الكبيرة، وهي ظاهرة لوحظت، أيضاً، في حالة زيت النخيل، الذي شهد ارتفاعاً متزامناً في الإنتاج عبر مناطق جنوب شرق آسيا. ومع ذلك، ارتفعت أسعار الزبدة، حيث شهدت زيادة كبيرة في الطلب.

أسعار السكر

شهد مؤشر منظمة الفاو لأسعار السكر زيادة كبيرة خلال فترة السنتين، حيث وصل إلى 157.2 نقطة في أيار 2023، وهو أعلى مستوى منذ تشرين الأول 2011. ارتفع المؤشر بنسبة 41.24٪ في حزيران 2023 مقارنة مع الشهر المقابل في 2021. ويعزى هذا الارتفاع في أسعار السكر إلى البداية البطيئة لموسم الحصاد في البرازيل مع هطول أمطار غزيرة، فضلاً عن ارتفاع قيمة الريال البرازيلي مقابل الدولار الأمريكي منذ كانون الأول 2022، ما أثر بشكل كبير على الصادرات.[12]

أسعار الغذاء في الأسواق الفلسطينية (حزيران 2022 – حزيران 2023)

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بقياس أسعار الغذاء باستخدام مؤشر خاص بجهاز الإحصاء لأسعار الغذاء (FPI)، وهو أحد مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI). تذبذب مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني خلال العام الماضي، كما هو مبين في الشكل 2، الذي يظهر تقلبات واضحة ما بين ارتفاع وانخفاض. في أوائل العام 2023، كانت هنالك زيادات كبيرة، بلغت ذروتها في نيسان عند 114.4 نقطة، تلاها انخفاض في منتصف العام 2023. بالمقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك التابع للجهاز المركزي للإحصاء بنسبة 2.39٪ في حزيران 2023.

في حين ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين بنسبة 3.11٪ في حزيران 2022 مقارنة بحزيران 2023، كانت التقلبات في منحنى مؤشر أسعار الغذاء أكثر وضوحاً مقارنة بمؤشر أسعار المستهلك الأكثر ثباتاً. ارتفع مؤشر أسعار الغذاء من 108.57 في حزيران من العام 2022 إلى 111.16 في

11 المرجع السابق.

12 https://www.fao.org/3/cc3020en/cc3020en_sugar.pdf

حزيران 2023. كما يعد مؤشر أسعار الغذاء نفسه متوسطاً مرجحاً لثلاثة مؤشرات منفصلة جغرافياً؛ وبلغ وزن الضفة الغربية 0.59، وقطاع غزة 0.34، والقدس الشرقية 0.07. وهذا يعني أن تقلبات أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية لها تأثير أكبر على مؤشر أسعار المستهلكين الإجمالي، وبالتالي على مؤشر أسعار المستهلكين.

الشكل (2): مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني و مؤشر أسعار المستهلك بحسب المنطقة

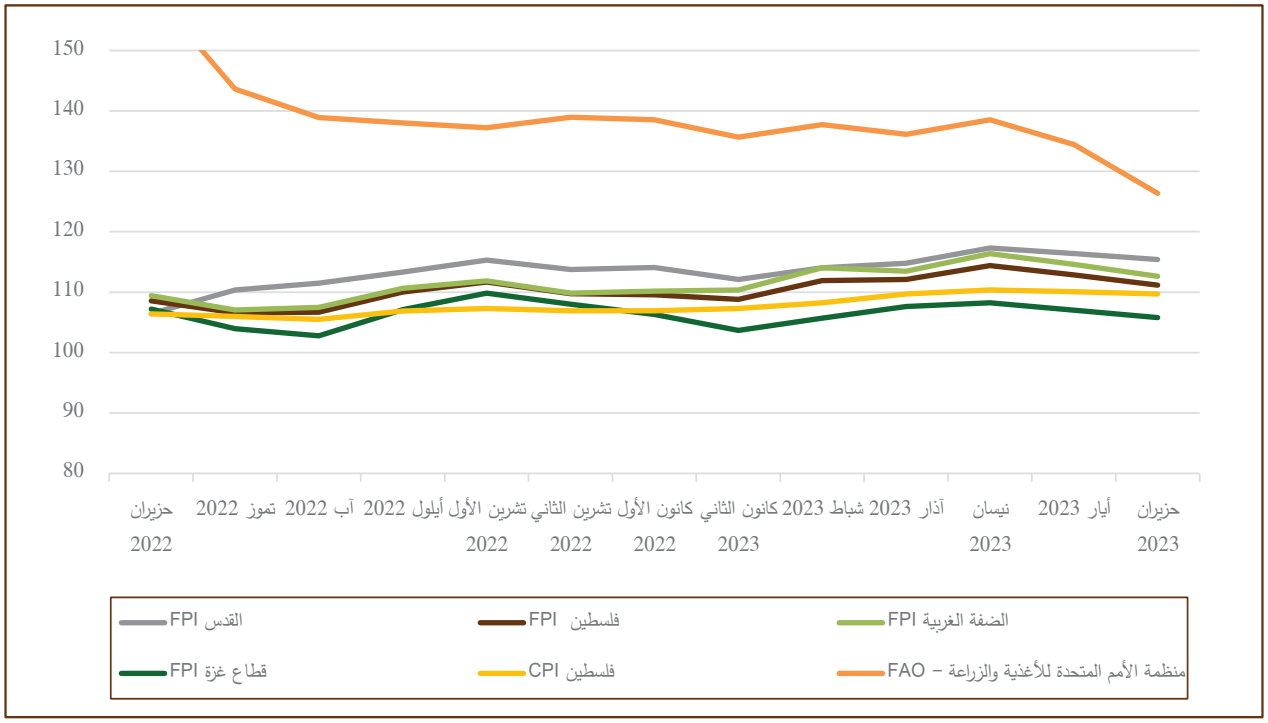

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)، والفاو (2023).

مؤشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لأسعار الغذاء مقارنة بمؤشر "الفاو" لأسعار الغذاء

يعرض هذا القسم مقارنة بين مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء، مع ضرورة الإشارة إلى صعوبة إجراء هذه المقارنة، نظراً لأن مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين مكون في أغلبه من مواد غذائية منتجة محلياً، ما يحد من تأثره بالتغيرات في الأسعار العالمية للمواد الغذائية. ولأغراض إعداد الشكل الوارد أعلاه، تم اعتماد العام 2018 كسنة أساس لمؤشر "الفاو" بدلاً من 2014-2016، لتتناسب مع سنة الأساس في مؤشر الإحصاء لأسعار الغذاء ومؤشره لأسعار المستهلك. في الفترة من حزيران 2022 إلى حزيران 2023، انخفضت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 21٪، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الفلسطينية بنسبة 2.39٪. الاختلاف بين الاتجاهات الفلسطينية والعالمية في تكاليف الغذاء لافت للنظر بسبب اعتماد الاقتصاد الفلسطيني الوثيق على اتجاهات التضخم الإسرائيلية، والوصول، والتسهيلات التجارية غير العادلة التي تؤثر بشكل غير متناسب على المستهلكين الفلسطينيين.

أسعار الغذاء بحسب المنطقة

على مدى عام واحد بين حزيران 2022 وحزيران 2023، ارتفعت أسعار المواد الغذائية في القدس الشرقية بنسبة 8٪. أما في قطاع غزة، فقد انخفض مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 1٪، وارتفع بنسبة 3٪ في الضفة الغربية. منحنى الضفة الغربية مشابه لمنحنى مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني الإجمالي، كما هو الحال مع منحنى القدس على الرغم من أنه عند مستويات أعلى، في حين أن منحنى غزة أقل بشكل كبير، بل يشهد انخفاضاً خلال الفترة السنوية.

مراجعة الأدبيات

تستعرض نشرة الأمن الغذائي في هذا القسم، آخر المساهمات البحثية المهمة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، لضمان وصول المهتمين إلى موجز بنتائج هذه الدراسات الحديثة ذات الأهمية لصانعي سياسات الأمن الغذائي العالمي، والإقليمي، والوطني، وأصحاب المصلحة.

موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023: التوسع الحضري وتحويل النظم الزراعيّة والغذائية والأنماط الغذائيّة الصحيّة عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية،
ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وبرنامج الأغذية العالمي،
ومنظمة الصحة العالمية:[13]

يُقدم التقرير تحليلاً للأمن الغذائيّ ومؤشراته من منظور تحليلي جديد وهو عملية التحضر. فيُحاول التقرير موضعة مؤشرات وموضوعات الأمن الغذائيّ والتغذية ضمن إطار تحليل «التسلسل الريفي الحضري المتصل". يُشير ذلك المفهوم إلى الحالة التي ينصهر بها كلاً من الحيز الحضري والحيز الريفي بشكل متسلسل من الريف إلى الحضر. يتم ذلك عبر عملية التوسع الحضري، بحيث يصبح الاختلاف بين الموقع الجغرافي للحضر والريف غير ظاهر، أو بحسب هذا الإطار التحليلي، "متصل" بين الحضر والريف". إن التغيّر في أنماط الديموغرافيا وتقلص الفروقات المكانيّة الواضحة بين الحضر والريف، يؤثر على أنماط النظم الغذائيّة والزراعية، كما يخلق تحديات وفرصاً جديدة لضمان إمكانيّة توافر أنماط غذائيّة صحيّة وسهلة الوصول للجميع. كما يُقدم تحليلاً لسوء التغذية، تكلفة وقدرة تحمل التكلفة لنظام غذاء صحي، ولانعدام الأمن الغذائيّ على مستوى بعض الدول المختارة. كنتيجة لهذا التحليل، يقدم التقرير مجموعة من السياسات لمواجهة التحديات واستغلال الفرص التي يُقدمها التحضر من أجل توفير الأمن الغذائيّ وأنماط غذائيّة صحيّة بأسعار في المتناول؛ سواء لسكان الريف أو المدن.

يستعرض هذا التقرير التحديثات حول ثلاثة محاور مركزية: الجوع في العالم، كلفة النمط الغذائيّ الصحي والقدرة على تحملها، حالة التغذية. تُظهر أحدث البيانات أن هناك تراجعاً في محاولات القضاء على الجوع في العالم، إذ ارتفعت نسبة سوء التغذية منذ العام 2019 حتى العام 2022 من 7.2٪ إلى 9.2٪، ليصبح حوالي 691 - 783 مليون شخص حول العالم قد عانى من الجوع في العام 2022. لا توفر هذه المؤشرات صورة سلبية تماماً عن الجوع في العالم؛ إذ تُعد هذه النسبة ثابتة نسبياً منذ العام 2021، حيث كانت نسبة سوء التغذية 9.3٪. يُشير ذلك إلى توقف الزيادة في نمو الجوع على الأقل على المستوى العالمي. بيد أن النسب على المستوى الإقليمي تُظهر صورة مختلفة، حيث ما زالت النسب تتجه نحو الارتفاع في آسيا الغربيّة، وجزر الكاريبي وأفريقيا على العكس من معظم المناطق في آسيا وأميركا اللاتينيّة التي تسجل تقدماً في مجال تقليل معدلات الجوع لديها.

بالمجمل، تُظهر النتائج عبر تحليل ومقارنة انعدام الأمن الغذائي بين المناطق الريفية، وشبه الحضرية، والحضرية على شتى المستويات العالميّة، أن الأمن الغذائي على مستوى الدولة يتحسن بازدياد عملية التحضر، وذلك بحسب التصنيف العالمي الحديث لقياس درجة التحضر (DEGURBA). على سبيل المثال، على مستوى العالم يُعاني 33٪ من البالغين من سكان المناطق الريفية من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، مُقابل 28.8٪ في المناطق شبه الحضرية، و 28٪ في المناطق الحضرية. في أفريقيا، ينتشر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المناطق الحضرية بنسبة

13 https//:www.fao.org/3/cc3017en/cc3017en.pdf

54.2٪، بينما ينتشر بنسبة 60.3٪ في المناطق شبه الحضرية، و 64.4٪ في المناطق الريفية. يأتي ذلك نتيجة لتوافر الغذاء بشكل أكبر فيها، ووجود قدرة شرائية أعلى للسكان، إضافة إلى قدرة وصول السكان إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات المهمة للصحة والتغذية بشكل أكبر في المناطق الحضرية من الريفية.

أما بخصوص كلفة النمط الغذائي الصحي، والقدرة على تكبد كلفتها، فتُظهر البيانات أن كلفة نظام غذائي صحي ارتفعت بنسبة 6.7٪ على مستوى العالم ما بين الأعوام 2019 و2021، وكانت قد ارتفعت بنسبة 4.3٪ في العام 2021 فقط. على مستوى القارات، ارتفعت في العام ذاته بنسبة أكثر من 5٪ في أفريقيا، وأميركا اللاتينيّة والبحر الكاريبي وأوقيانوسيا، مقابل ارتفاعها بشكل طفيف في أميركا الشمالية وأوروبا. مع ذلك، هناك تحسن بسيط في عدد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، حيث كان حوالي 3.1 مليار شخص (42٪) غير قادرين على تحمل التكلفة العام 2021، وانخفض العدد بحوالي 52 مليون شخص بالمقارنة مع عدد الأفراد الذين لا يستطيعون تحمل التكلفة العام 2020، الأمر الذي يشير إلى تأثير ارتفاع كلفة الغذاء الصحي. على مستوى الدول، تأثرت الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا أكثر من الدول مرتفعة الدخل، بحوالي 86٪، و 70٪ من السكان غير قادرين على تحمل الكلفة في الدول منخفضة الدخل والدول متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، على التوالي، مقابل 1.3٪ فقط من السكان في الدول مرتفعة الدخل.

أما بالنسبة لحالة التغذية، فتظهر المؤشرات الأكثر إيجابية انخفاض التقزم بين الأطفال، وهزال الأطفال، لتصل النسب إلى 22.3٪، و 6.8٪ على التوالي. كذلك الأمر بالنسبة لانخفاض الوزن لدى الولادة، إذ سجل العام 2020 ولادة 14.7٪ من حديثي الولادة بوزن منخفض (مقابل 16.6٪ العام 2020). وتتركز معظم هذه النسب في مجموعة الدول متدنية ومتوسطة الدخل، وعلى مستوى التجمع السكاني، نجدها بنسب أكبر في المناطق الريفيّة. أيضاً، تُظهر النتائج ارتفاع معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية حوالي عشر نقاط مئوية في السنوات التسع الممتدة بين 2012-2021، وتتركز النسبة الأكبر من الأطفال الذين يرضعون رضاعة طبيعية حصرية في مجموعة الدول آنفة الذكر. أما المؤشرات السلبية، فنجدها على مستوى مؤشر سمنة الأطفال التي ارتفع المستوى العالمي لها ليصل إلى 5.6٪ العام 2022؛ أي بمجموع حوالي 37 مليون طفل، والتي يمكن رؤية تركزها بشكل ملحوظ في المناطق الحضرية إذا ما قورنت بالمناطق الأخرى، نتيجة لنمط الاستهلاك الحضري الذي يتسم باستهلاك نسب عالية من الأغذية فائقة المعالجة ذات الكثافة العالية للطاقة، مقابل القيمة الغذائية المنخفضة.

يطرح التقرير ثلاث استراتيجيات رئيسية لاستغلال التحول في نظم الزراعة الغذائية لتوفير أنماط غذائية صحية عبر التسلسل المتصل من الحضر للريف.

- أولاً، يُلاحظ التقرير أن للتكنولوجيا دوراً مركزياً في تحسين الأمن الغذائي، وذلك لمرونتها في التعاطي مع المشاكل الغذائية والزراعية المتنوعة بحسب السياقات المختلفة. في سياق الحيز الحضري، يُلاحظ أن هناك استهلاكاً كبيراً للأغذية فائقة المعالجة، وبالتالي يمكن استخدام التكنولوجيا والابتكارات في جانب الحلول البيئية للأغذية المختلفة لتقليل استهلاك هذه الأغذية. كذلك، رفع مستوى استهلاك الأغذية الصحية عبر تصنيف الأغذية الصحية وعنونتها باستخدام الملصقات على أغلفة الأغذية التي تستعرض فائدتها. كما يمكن استخدام التكنولوجيا لتحسين الزراعة بالتحديد في المناطق الريفية وشبه الحضرية وتقليل فجوة الإنتاج في الدول متوسطة الدخل بالتحديد، في ظل الأزمات المناخية وتقلص حجم الموارد الطبيعية.
- ثانياً، هناك ضرورة لتطوير آليات الحكم متعددة المستويات عبر تطوير الهيئات المحلية عبر اتفاقيات بين المناطق الإدارية المختلفة وشبكات ومنصات الأشخاص ذوي العلاقة في الدول. تنبع أهمية ذلك من كون نظم الهيئات المحلية في الدول لها دور مهم في صياغة وتطبيق السياسات لكل منطقة على حدة. تشمل هذه السياسات إنشاء مجالس السياسات الغذائية، كي تعمل كأجسام استشارية للهيئات المحلية لتطوير سياسات وتنفيذها، ومراقبة وتقييم تقدمها.

- ثالثاً، هناك حاجة لتطوير سياسات واستثمارات تدعم أنظمة الغذاء الصحية، عبر تشجيع شراء وبيع أغذية طازجة وقليلة التصنيع، وتحسين التخزين لها. تشمل السياسات التي تعزز ذلك، سياسات لتنظيم تسويق المواد الغذائية والمشروبات وتوفير المعلومات الكافية حول مكونات الأغذية وجودتها، لتعزيز قرارات الشراء والاستهلاك الصحية، والتخطيط لاستخدام الأراضي وتنظيم المساحات، والإعفاءات الضريبية، والاتفاقيات الوطنية.

مسارات انعدام الأمن الغذائي في حالة الصراع: حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة

Tracy Kuo Lin, Rawan Kafri, Weaam Hammoudeh, Suzan Mitwalli,
Zeina Jamaluddine, Hala Ghattas, Rita Giacaman and Tiziana Leone[14]

ناقش العديد من الدراسات تأثير الصراع على الأمن الغذائي ومقاييسه المختلفة مثل مقياس الوصول لانعدام الأمن الغذائي للأسر (HFIAS)، ومقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES)، وكذلك درجة استهلاك الغذاء (FCS). بيد أنها لم تفحص العلاقة بين هذه المقاييس والمصاعب السياسية، والاقتصادية، والزراعية. لسد هذه الفجوة، تفحص الورقة، بشكل أساسي، الارتباط ما بين العوامل السياسية، والاقتصادية والزراعية مع تجارب انعدام الأمن الغذائي والتنوع الغذائي في سياق الصراع، وبالتحديد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فطبيعة الاحتلال المعقدة في الأراضي المحتلة، تسمح باستكشاف العوامل والمدخلات والتأثيرات المختلفة على مستويات مختلفة لتحليل الحرمان والصراع. بحسب الورقة، لا يؤثر الصراع بشكل مباشر على الأمن الغذائي ومقاييسه عبر مصادرة الأراضي الزراعية، وتدمير الثروة الحيوانيّة والنباتيّة، بل للاحتلال أيضاً دور غير مباشر عبر التأثير في القرارات الاستثمارية للمزارعين، وإعاقة عملية الإنتاج الزراعي.

لتحديد أبعاد انعدام الأمن الغذائي، استخدمت الورقة تعريف منظمة الأغذية والزراعة لانعدام الأمن الغذائي، وحددت أربعة أبعاد: توافر الغذاء، إمكانية الوصول له، استخدام الغذاء، استقرار هذه الأبعاد الثلاث بمرور الوقت. تم بناء التأطير النظري لانعدام الأمن الغذائي في ظل الصراع عبر التركيز على بعدي توافر الغذاء وإمكانية الوصول له بشكل محدد، وذلك ارتباطاً بهدف الورقة المتمثل بفحص تفاعل وتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية وعلاقتها مع الوجود الفيزيائي للغذاء. كما استخدمت الورقة لتحليلها مجموعة أطر نظرية لها عدد من المصاعب، وهي: السياسية، الاقتصادية، الزراعية، وحللت كلاً منها بعلاقتها مع انعدام الأمن الغذائي، ومن ثم فحصت العلاقة ما بين تجربة انعدام الأمن الغذائي والتنوع الغذائي في سياقات الصراع.

تُشير النتائج إلى أن الظروف المعيشية في ظل الاحتلال العسكري والصراع، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتجارب انعدام الأمن الغذائي والتنوع الغذائي، كما تُظهر الورقة العلاقة ما بين انعدام الأمن الغذائي بالتنوع الغذائي. في الضفة الغربية، كما في قطاع غزة، أولئك الذي يُعانون من الأمن الغذائي هم الأكثر احتمالاً لأن تكون التنوعات في الأنظمة الغذائية محدودة، الأمر الذي قد يُشير إلى أن انعدام الأمن الغذائي يدفع الأفراد إلى تقليل التنوع الغذائي مُقابل زيادة عدد السعرات الحرارية لتعويض هذا الحرمان. يسلط هذا الضوء على آليات التكيف مع انعدام الأمن الغذائي، وترتبط محدودية التنوع الغذائي مع المستويات العالية من المصاعب الاقتصادية والزراعية، وبالتحديد في الأسر التي ترأسها النساء، والأسر التي تعيش في المخيمات. مناطق (ج) في الضفة الغربية تُعاني من نسبة أعلى من المصاعب الزراعية وتنوع غذائي أكبر، بينما القرب من مناطق التماس في قطاع غزة له أثر مباشر على زيادة المصاعب السياسية، وتقليل التنوع الغذائي وزيادة انعدام الأمن الغذائي.

14 https://doi.org/10.1186/s13031-022-00470-0

Source: by Wirestock on Freepik

على نطاق أوسع، تُظهر النتائج أن المصاعب السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخيمة جداً، إلى درجة تفوق التأثير على انعدام الأمن الغذائي، بل تتجاوزه لتحد، أيضاً، من فعاليّة برامج الدعم الموجهة للتخفيف منه. وتُشير الورقة إلى كون الدعم الخارجي من المجتمع الدولي ذا أثر محدود على تقليل انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من المصاعب المختلفة، وبالتالي يجب تركيز الجهود على برامج الدعم لتوفير مصادر إضافية مثل التمويل الزراعي، ودعم المزارعين، وتطوير البنى التحتية. كما يجب مراجعة فعالية الدعم المقدم لبرامج تخفيف انعدام الأمن الغذائي، ومراجعة الأثر السلبي للمصاعب السياسية عليه.

قدمت الورقة مساهمات عدة أهمها تبيان التأثير المباشر للصراع ومدخلاته السياسيّة والاقتصاديّة والزراعيّة على الأمن الغذائي في فلسطين، وتقييم الدور الذي تلعبه هذه العوامل على مسارات انعدام الأمن الغذائي. كذلك، وعلى مستوى أبعد من السياق الفلسطيني، عملت على سد الفجوة في الأدبيات السابقة التي لم تبحث في العلاقة ما بين الأبعاد والمقاييس المختلفة للأمن الغذائي وسياق الصراع، وذلك عبر معالجة هذه العلاقة والبحث فيها في السياق الفلسطيني.

حرب أوكرانيا والأمن الغذائي في الشرق الأوسط[15]

Mohammad Al Saidi

تقدم الورقة تحليلاً مفصلاً لأثر الحرب الأوكرانيّة-الروسيّة على مدى تعرض منطقة الشرق الأوسط لانعدام الأمن الغذائي، وبالتحديد في ظل الصدمات المتكررة نتيجة لجائحة كوفيد-19، والأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، التي تخلق حالة ضعف مسبقة لدول الشرق الأوسط. تركز الورقة بشكل مفصّل على الأزمات الغذائية على مستوى الدول والصدمات الاقتصاديّة والسياسيّة الأخيرة وحالات الضعف المرتبط بالغذاء لكل من الدول، وذلك من خلال التركيز على جانب الوصول إلى الغذاء، وبالأخص المحاصيل المستقرةً على مستوى الدول. إضافة إلى أثر الحرب على الأمن الغذائي، تفحص الورقة سرعة تأثر الدول المختلفة، وآليات المواجهة المحلية والتعاون الإقليمي.

تحدد الورقة درجة المستوى النسبي للخطر لأزمات الإمدادات من روسيا وأوكرانيا باستخدام بيانات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية الخاصة بالأمم المتحدة (UN Comtrade)، لتحديد الدول الأكثر استيراداً من الدولتين، ولتحديد مستوى اعتمادية دول الشرق الأوسط على الواردات منهما. ثم يتم توزيع الدول في عينة الدراسة على مجموعات من حيث الضعف النسبي المرتبط بأزمة انعدام الأمن الغذائي الناتج عن الحرب، وذلك عبر دمج بيانات الأمم المتحدة ببيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI). كانت مجموعات الدول مصنفة كالآتي: مجموعة الدول ذات مستويات قليلة من الضعف (إيران، عُمان، المغرب، قطر، السعودية، الإمارات، إسرائيل)، مجموعة الدول المعرضة للخطر بشكل معتدل (تونس، الجزائر، تركيا، مصر، الأردن)، الدولة شديدة الضعف (اليمن، السودان، لبنان، ليبيا)، مجموعة غير الواضحة أو المميزة (فلسطين، موريتانيا). لاحقاً، يتم التحليل على مستوى المجموعات والدول وتحليل سياقها باستخدام أحدث الأدبيات، والتقارير الإعلامية، وإعلانات المنظمات الدولية لمعرفة آليات التكيّف لكل من الدول قيد الدراسة. تحدد الورقة ستة محددات للاختلافات في مدى الانكشاف على الأزمة والضغوطات الناجمة عنها وهي: وجود برامج دعم غذائي أو أنظمة الضمان الصحي، وجود سعة تخزين واسعة واحتياطات حبوب، الاستقرار السياسي الاقتصادي النسبي، ضعف مسبق للجائحة، إيرادات إضافية توفر سيولة، وجود عوامل مناخية مؤثرة.

15 https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fnut.2023.983346/full

تخلُص الورقة إلى أن تفاقم الأزمة الغذائية الحاليّة في بعض الدول هو نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الاقتصادي، ومحدودية الزراعة المحليّة وعدم وجود احتياطات حبوب مضمونة. تُظهر النتائج أن بعض الدول المنكشفة التي تُعاني هشاشة سياسيّة، مثل لبنان، واليمن، والسودان على وجه الخصوص، تُعاني من أزمة غذائية مُقلقة. على العكس من ذلك، تُظهر النتائج أن الحلول المحلية ذات المدى القصير المرتبطة بزيادة التعاون والدعم الإقليمي، شهدت ارتفاعاً في العوائد نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة، وبخاصة في دول الخليج.

على مستوى مجموعات التحليل، فالدول المعرضة للخطر بشكل معتدل، مثل الجزائر، والأردن، وتركيا، لم تُعانِ من خطر أو ضغوطات أزمة غذائية محدقة بسبب محدودية اعتماديتها الخارجية، ووجود آليات إنتاج محلية بديلة، أو قطاعات غذائية تعمل بشكل جيّد، وكذلك لديها علاقات دبلوماسية على مستوى الأغذية تمكنها من المحافظة على تدفق الحبوب الأساسية لها. أما بقية الدول المعرضة للخطر بشكل معتدل، التي لها معدلات أعلى من الاعتمادية مثل مصر وتونس، فتُعاني من انكشافية عالية للأزمات الغذائية نتيجة ذلك. هذه الدول اعتمدت على تأمين بعض المصادر المالية الإضافية لمواءمة ارتفاع أسعار الغذاء. بينما يُظهر التحليل نتائج مقلقة فيما يتعلق بمجموعة الدول شديدة الضعف مثل ليبيا، ولبنان، والسودان، واليمن. فعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، يفاقم الأزمة الغذائية الناتجة عن الحرب الأوكرانيّة.

تلقي الدراسة الضوء على الجانب الإيجابي من أزمة الحرب الأوكرانيّة، فعلى الرغم من الآثار السلبية للحرب الأوكرانيّة على الأمن الغذائي فإنها، أيضاً، أظهرت أهمية آليات وسياسات التكيّف والصمود على الأصعدة المحليّة، الإقليميّة، والدوليّة. توزعت آليات المواجهة على أربع مجموعات من الآليات والتدخلات:

- مراقبة التجارة والتنويع: عبر منع استيراد الحبوب، عمل شهادة للموردين الجدد، وعمل وساطة صفقات للشحنات الجديدة، عمليات شراء من المخزونات الأجنبية. وقامت بهذه الآليات كل من الجزائر، ومصر، وليبيا، والأردن، وتونس، وتركيا.
- دعم الأسواق المحليّة: استقرار أسعار الأسمدة، محفزات للمزارعين المحليين، زيادة المراقبة والتحكم المناهض للربح. قامت بها الدول التالية: مصر، تونس، تركيا، لبنان.
- التعاون الدولي وبرامج المساعدات: مساعدات غذائيّة طارئة (عبر برنامج الأغذية العالمي)، آليات إعادة تمويل عبر صندوق النقد الدولي، مساعدات مباشرة للمنظمات العاملة في مجال إيصال المساعدات الغذائية، تكثيف البرامج الاجتماعيّة. واستخدمت هذه الآليات كل من مصر، ولبنان، والسودان، واليمن.
- آليات التعاون الإقليمي (من خلال مجلس التعاون الخليجي): الاستثمار في شركات الدولة، الإيداع في البنوك المركزية، مساعدات غذائية مباشرة. وتم استخدام هذه الآليات في مصر، واليمن، ولبنان.

التعاريف

الأمن الغذائي:

جاء في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: «يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.» وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء (بكميات كافية وبجودة مناسبة) سواء المنتج محليا أو المستورد أو من خلال المساعدات.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة. ويقصد بالموارد المجموعات السلعية التي يمكن للفرد الحصول عليها بموجب ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية يصطلح عليها المجتمع (بما في ذلك الحقوق التقليدية مثل الوصول إلى الموارد المشتركة).
- استخدام الغذاء - استهلاك الغذاء الكافي مع توفر خدمات الصرف الصحي الملائم، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، بهدف الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي تلبي جميع الاحتياجات الفسيولوجية. وهذا الأمر يبرز أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين حصول السكان (أفرادا وأسرا) على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات (مثل الأزمات الاقتصادية والمناخية) أو الأحداث المتكررة (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي). وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار يشتمل على بعدي التوافر والوصول للأمن الغذائي.

الأمن الغذائي في فلسطين:

قامت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وبالتعاون مع الأونروا والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتقسيم الأسر الفلسطينية إلى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2014:

أسر آمنة غذائيا:

الأسر القادرة على تأمين استهلاك غذائي كاف دون الحاجة إلى استخدام استراتيجيات التكيف والمواجهة، مع القدرة على تأمين الاحتياجات الضرورية الغذائية وغير الغذائية.

أسر آمنة غذائيا بشكل جزئي:

الأسر التي تواجه خطر عدم القدرة على الحفاظ على استهلاك ما يكفي من الغذاء، والأسر التي لديها موارد مالية كافية ولكنها لا تستطيع توفير نظام غذائي بالمستوى المقبول.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي بدرجة متوسطة:

الأسر التي تواجه صعوبات في توفير كمية أو نوعية الطعام المستهلك، وذلك بسبب محدودية الموارد المالية، وهذه الأسر غالبا ما تلجا إلى استراتيجيات التكيف والمواجهة لتامين احتياجات الغذاء الضرورية.

أسر تعاني انعدام الأمن الغذائي الشديد:

الأسر التي تعاني فجوة استهلاك كبيرة ولا تستطيع في نفس الوقت ردم هذه الفجوة من خلال سبل التقنين أو آليات التكيف.

الفقر في فلسطين:

يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر:

أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الفقر المدقع:
أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكل (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن.

مستوى المعيشة:
وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30٪ من الاستهلاك الإجمالي.

مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح ما بين 30 إلى 44٪.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45٪.

مؤشر الجوع العالمي:
هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من أربعة مؤشرات لها نفس الوزن: نقص التغذية، نقص الوزن لدى الأطفال، تقزم الأطفال ومعدل وفيات الأطفال. يقسم هذا المؤشر الدول إلى 5 فئات على مقياس مكون من 100 نقطة:

جوع منخفض: 0.0-9.9
جوع متوسط: 10.0-19.9
جوع شديد: 20.0-34.9
جوع ينذر بالخطر :35.0-49.9
جوع ينذر بالخطر الشديد: 50.0-100

نقص التغذية:
وهذا المصطلح وفقا لمنظمة الفاو هو عدم قدرة الأفراد لمدة عام على توفير الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية.

الأهداف الإنمائية المستدامة:
في عام 2015، اعتمدت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة 17 هدفا تشتمل على 169 غاية للقضاء على الفقر، وحماية الكوكب، وضمان الرخاء للجميع بحلول عام 2030 في إطار برنامج 2030 للتنمية المستدامة.

مؤشر التنمية البشرية:
هو مؤشر مركب يقيس انجازات البلدان في حقول التنمية البشرية: التمتع بحياة طويلة وخالية من الأمراض واكتساب المعرفة والحصول على مستوى معيشي لائق. ويتكون المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، متوسط سنوات الدراسة، وسنوات التعليم المتوقعة والدخل القومي الإجمالي للفرد (مقاسا بالقدرة الشرائية).

الرقم القياسي لأسعار المستهلك:
يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار مجموعات محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40٪ من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 13٪ والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10٪.

مؤشر أسعار الغذاء:
يمثل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويتم حسابه عن طريق أخذ المتوسط المرجح لأسعار المجموعات السلعية الخمس: اللحوم، ومنتجات الألبان، والحبوب، والزيوت، والسكر.

Source: by Wirestock on Freepik

نشرة نصف سنوية تصدر عن:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +970 (2) 298 7053/4 | Fax: +970(2) 298 7055
info@mas.ps | www.mas.ps